الإطـــار الفكري والتاريخـــي للعولمـــة الاقتصاديـــة

(٢-٢)

د. ستار جبار البياتي

ويبدو إن انتهاء سنوات الحرب الباردة والمجابهة الايديولوجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، قد اتاح الفرصة للرأسماليين لان يجدوا انفسهم الوحيدين في الساحة الدولية مرة اخرى، تمثلهم الولايات المتحدة كدولة عظمى، مشيدين بنموذجهم الرأسمالي، ومعتبرين الرأسمالية بكل قيمها واخلاقياتها وتنظيماتها وايديولوجيتها هي المعيار الوحيد للتقدم المادي، وهي المنهج العملي للتخلص من المشكلات والازمات التي يعاني منها نظامهم.

ومهما قيل عن العولمة بكونها احد اهم مراحل تطور الرأسمالية والنتاج المنطقي لها فهذا لا ينفي ابداً ان ثالوث الليبرالية والإمبريالية، قد مثل الارضية الخصبة التي انجبت العولمة لا سيما ان المتناقضات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية قد افضت الى اوضاع جديدة على الساحة الدولية، فكانت العولمة من اهم افرازات الازمات الرأسمالية، وهي اليوم تمثل الحل الامثل لمشاكل الرأسمالية الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية من خلال تصديرها من باب الاقتصاد الى دول تقبل الان مرغمة بعولمة اقتصادها وثقافتها وسياستها.

ثانياً/ الجانب النظري لتحديد مفهوم العولمة

لقد قدمنا في الفقرة السابقة عرضاً تاريخياً وبعداً فكرياً لاسس نشوء العولمة وكيفية ظهورها على ارض المواقع، وقد تبين ان العولمة، لم تكن الا أسلوباً جديداً تبنته الولايات المتحدة للهيمنة على العالم اقتصادياً وسياسياً من خلال التحكم في مركز القرار السياسي لشعوب العالم لا سيما الدول النامية ونهب ثرواتها الوطنية واستنزاف فائضها الاقتصادي بواسطة آلياتها التي سخرتها لتحقيق هذا الهدف وهي:

١- المنظمات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية).
٢- الشركات متعددة الجنسيات.
٣- اسواق رأس المال.

وقد عرف صندوق النقد الدولي العولمة بانها: تزايد التكامل الاقتصادي للسلع والخدمات والأسواق الرأسمالية، ويراد بالتكامل هنا انصهار العدد الهائل من الاقتصادات الوطنية والاقليمية في اقتصاد عالمي واحد لخدمة الاقتصاد الرأسمالي، وتتطابق هذه الدعوة تماماً مع مقولة (القرية الصغيرة)، تعبيراً عن مفاهيم السيطرة والهيمنة، اذ ان هذه القرية - العالم- لا مكان فيها للضعفاء مادام ان اقتصادها وسياستها يتولى قيادتهما ويتحكم فيهما الاقوياء، المحتكرون، الذين يمتلكون القدرة الفائقة على مواجهة المنافسة الهوجاء، وهكذا يبدو ان في ذلك احياء لنظرية (داروِن التي قامت على أساس (البقاء للأقوى) في الوقت الذي اثبت فيه العلم والواقع فشلها الذريع.

نعم لقد اصبح العالم قرية صغيرة بحكم ثورة الاتصالات والمعلومات وحوار الحضارات والتقدم الثقافي والعلاقات الدولية، لكن النظام الرأسمالي والغرب معه يستخدم هذه المقولة استخداماً مقصوداً لتحقيق اهدافه وهيمنته، لذلك يرى بعضهم ان العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة.

والتاريخ الاقتصادي- كالسياسي- شهد ويشهد تغيراً في مراكز القوة الاقتصادية، اذ ان مقولة التاريخ الكوني او الشمولي في القرنين الماضيين قد انطلقت من الادبيات التي كانت ترعاها المركزية الاوربية، فبعد ان كانت بريطانيا الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، صارت في مرحلة لاحقة التابع الذليل لقوة اخرى حلت محلها على الصعيد العالمي سياسياً واقتصادياً، تلك هي الولايات المتحدة، التي شكلت البديل المباشر لتلك المركزية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة حفاظها على طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية.

وتأكيداً على ما تقدم يرى الدكتور محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، العولمة بكونها تتجاوز تحرير التجارة، وإلغاء القوانين والاحكام القومية التي تعيق التجارة وتدفق رؤوس الاموال عبر الحدود، الى شكل جديد من الاستعمار الاقتصادي مستندة الى المبادئ الاساسية للرأسمالية العالمية.

والعولمة عند الاستاذ صادق جلال العظم هي: وصول نمط الانتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريباً، الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، الى عالمية دائرة الانتاج وإعادة الانتاج ذاته، أي ان ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج والرأسمال الانتاجي وقوى الانتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الانتاج الرأسمالية ايضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الاصلي ودوله، وينتهي الاستاذ العظم الى صياغة تعريف عام للعولمة، بكونها حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

ولذلك لا غرابة في القول، ان العولمة هي نظام تفرد وهيمنة مبنية على اساس الاحتكارات والنزعة التوسعية للدول الرأسمالية، ويستند نظامها على إيديولوجية اليد الخفية التي صاغها آدم سمث ويقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي المبني على الية السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي ومنح الحريات امام انتقال الاستثمارات والسلع والخدمات وخلق مؤسسات اقتصادية ومالية ذات طابع عالمي، تشكل مركزاً للقرار السياسي العالمي الذي يمنح دوراً اكبر للشركات متعدية الجنسيات وتعميق الطابع العالمي للرأسمالية على وفق رؤى امريكية.

لذلك فان العولمة في مسارها وانتشارها عالمياً تعتمد على افكار النظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ومرتكزاتهما الاقتصادية، واعتماداً على افكار اهم ممثل لليبرالية الجديد (ملتون فريدمان (M.Fredman اتخذت في ثمانينيات القرن الماضي الغالبية العظمى من الحكومات الغربية- لا سيما حكومة تاتشر في بريطانيا وريغان في امريكا- هذه الليبرالية مناراً تهتدي به سياساتها.

وهكذا صار عدم تدخل الدولة الى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الاموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، أسلحة ستراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق وترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والممثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية كما يقول (هانس بيتر مارتين وهارالدشومار) في كتابهما (فخ العولمة- الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية).

وفي ضوء ذلك فان العولمة عبر آلياتها، لا تطرق ابواب الدول بل تجتاح حدودها عنوة، متوسلة بوسائل الثقافة والاعلام، لتخترق فضاءات الاقتصاد الى الفضاءات السياسية والامنية والعسكرية والاجتماعية بمضامينها القيمية والسلوكية، اذ ان النظام الرأسمالي بطبيعته قائم على خلق الازمات في دول المحيط بعيداً عن المركز.

واخيراً ينبغي القول- والحال كما هو عليه- من غير المعقول ان ندعو الى رفض العولمة او الوقوف بوجهها، ولكن من الممكن التكيف مع متغيراتها والاستفادة من الفرص العلمية والاقتصادية التي تتيحها، وعلى الدول الضعيفة اقتصادياً ان تتوسل بكل السبل المتاحة لتحسين قدراتها التنافسية من خلال الاهتمام بجودة سلعها ونوعيتها على وفق المواصفات العالمية وان تسعى للانضمام في تكتلات اقتصادية وتهيئ سبل انفتاحها على العالم والاندماج في اقتصاده.

في الهم الاقتصادي

الماء والكهرباء.. وها هو البنزين ثالثهما!

حسام الساموك

يصر جمع من القائمين على بعض المؤسسات بان ما يقترفونه من اخطاء او مخالفات لا يمكن الا ان تكون عين الصواب حتى ان مدير احدى المؤسسات اخذ يساومنا على ان ننشر تكذيباً لما سبق ان صرح به ثم تنصل عن تصريحه بسبب التقريع الذي حصل عليه من وزارته لانه كما يبدو تعجل في الاعلان عن قضية كان ينبغي ان يستأذن مراجعه فيها، لكنه مع ذلك اخذ يلمح بانه قد يلجأ للقضاء لكن اصرارنا على موقفنا في اننا لم ننشر الا ما صدر منه بشكل موثق حمله ان يقر بخطئه.

امام مثل تلك الممارسات تطالعنا في المرافق ذاتها تجاوزات لا بد ان تنعكس اثارها ازمات تستفحل بمقدار تجاهل ما ننبه اليه بين الحين والآخر من ملاحظات ومتابعات يمكن ان تجنبنا الكثير مما لا نتمناه، وهذا ما تطرقنا اليه في ميدان محطات تعبئة البنزين حين اشرنا في اكثر من مناسبة الى تجاوزات المسؤولين عن تلك المحطات وكيف يتم التعامل داخلها بالتواطؤ مع المضاربين بالبنزين وبما يلحق الضرر والاهانة - في بعض الاحيان- ببقية مراجعي تلك المحطات من اصحاب المركبات.

لقد سبق ان تطرقنا الى الاداء السيئ في محطة تعبئة الوزيرية، واشرنا الى اللعب المكشوف في محطة خادم الجوادين بمنطقة الدورة، وما يمارسه المسؤولون عن محطة العلاوي من استهانة مريرة بالمواطنين، والتعامل السيئ في محطة (ابو قلام) والابتزاز العلني في محطة البتاويين والتطاول المستمر على اصحاب المركبات في محطات اخرى كثيرة.

لكن ما استجد من تلاعبات حملت اكثر المسؤولين عن تلك المحطات على ان يستغيثوا مما يقوم به بعض المسؤولين عن حماية المنشآت النفطية من دور بائس في ادخال مجاميع هائلة من المركبات الى ساحة التزود بالوقود لقاء مبالغ تسلم نقداً وامام اعين جميع المنتظرين ادوارهم تحت لهيب الشمس لكي يتزودوا بما هو مقسوم من حصة البنزين المقررة. يجري هذا يومياً وبلا انقطاع في محطة التعبئة الكائنة في مدخل حي الداخلية خلف جامع ام الطبول، ويجري ذلك غالباً وبشكوى مريرة من مدير المحطة في محطة تعبئة الحرية بمنطقة الكرادة.

ومع بالغ تقديرنا لكل ذرائع وزارة النفط والمستشار الصحفي فيها والمديرين العامين المعنيين بان ما يجري من زحام شديد على محطات التعبئة انما مرده الحملة الحازمة للقضاء على السوق السوداء، نطمئن كل هؤلاء السادة ان ما يجري تداوله في السوق السوداء فعلاً يتم بانسيابية متسارعة، هي بالتأكيد اكثر انسيابية مما يجري في محطات التعبئة التي تصاعدت المشادات والتجاوزات فيها من قبل السوقة والمضاربين على من لا تحمله أخلاقه ان يكون طرفاً في احتكاك مع مثل هؤلاء، ومع ذلك نتمنى من كل السادة المعنيين في وزارة النفط ان يتكرموا ولو مرة واحدة بزيارة ميدانية الى مثل تلك المحطات، لا ان يبعثوا بالمراقبين والجهاز التفتيشي الذي يضطر افراده الى ان يمارسوا دوراً مماثلاً في ادخال معارفهم او ربما يتفنن من يمارس تلك الادوار في تأجيل ممارسة دوره امام الرقباء ليستأنفه لمجرد لفتة منهم.

(العراقية) تعتزم زيادة أسطولها الجوي

بغداد/ المدى الاقتصادي

تعتزم شركة الخطوط الجوية العراقية استئجار ثماني طائرات لتلبية طلب متزايد رغم المخاوف بشأن الأمن في مطار بغداد.

وقال وزير النقل العراقي سالم المالكي إن الشركة التي تلاشى أسطولها بسبب الحروب وعقوبات الأمم المتحدة ستسير رحلات منتظمة في الأيام القليلة القادمة بين بغداد ودبي وبين عمان ومدينة السليمانية في كردستان.

وأضاف أن الشركة لديها خطط لتصاريح وطرق إلى طهران واسطنبول والقاهرة.

وبدأت الخطوط الجوية العراقية رحلات منتظمة إلى عمان ودمشق في وقت سابق من هذا العام. وبين شركات الطيران الأخرى التي تسير رحلات إلى بغداد، الملكية الأردنية التي تسير رحلتين إلى ثلاث رحلات مع العودة يوميا وشركات طيران خاصة في منطقة الخليج.

وبدأت الخطوط الجوية العراقية إعادة بناء أسطولها بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ والذي أطاح بصدام حسين وحزب البعث من السلطة. ودمرت الحرب وما أعقبها من عمليات نهب ما بقي من الأسطول وكثير من أصول الشركة مثل حظائر الطائرات ومكاتب المبيعات في أرجاء العراق. واشترت الشركة العام الماضي طائرة من نوع بوينغ ٧٣٧ صنعت عام ١٩٨٣ مقابل ٣,٨ ملايين دولار واستأجرت طائرة أخرى من نفس النوع. كما استأجرت مؤخرا طائرتي بوينغ ٧٢٧ و٧٦٧ ونصح مسؤولو الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة بعدم إحياء الشركة لأن عليها ديونا بملايين الدولارات فضلا عن أنها تواجه دعوى قضائية دولية بمطالبات قيمتها ٤٥٠ مليون دولار من الكويت ترجع إلى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠, وتواجه الخطوط الجوية العراقية مطالبات مالية أيضا من الأردن وتونس حيث أرسلت طائراتها هربا من القصف الأميركي قبيل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١, ولا تزال طائرات الشركة رابضة في مطارات أردنية وتونسية منذ ذلك الحين.

التمهيد لبطاقات الائتمان في البصرة

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

شهد البنك المركزي العراقي في محافظة البصرة اجتماعاً ضم جمعاً من المعنيين بالشأن الاقتصادي والتعاملات المصرفية حضره رئيس مجلس محافظة البصرة السيد محمد سعدون العبادي ورئيس لجنة التنمية الاقتصادية في المحافظة السيد فاضل خنجر والمدير العام للبنك المركزي في البصرة ومدير المصارف الحكومية والأهلية. وتداول المجتمعون آليات اطلاق بطاقة الفيحاء الائتمانية التي تم اختيار محافظة البصرة كأول مدينة عراقية للتعامل لبطاقات الائتمان بما يلغي العديد من المعوقات في طريق اختزال التعاملات المالية المختلفة فضلاً عن التخفيف عن كاهل المواطن في اضطراره حمل مبالغ كبيرة او صغيرة من النقود مما يجعل هذه الخطوة اسهامة مهمة في تحديث التداولات المصرفية والنقدية.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت العادي	طن	١٩٥٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	٨٠٠٠٠

أجهزة الحاسوب تلقى رواجاً كبيراً بعد نتائج البكالوريا

بغداد/ سناء النقاش

مما يلفت الانتباه وجود حركة بيع وشراء شديدة في الاسواق ولا سيما بعد اعلان نتائج البكلوريا للمرحلتين الدراسيتين المتوسطة والاعدادية وفي هذا مؤشر ايجابي وعلمي واضح ومفرح لكل المعنيين بالعملية التربوية ولأولياء الامور وليس لباعة الحاسبات فقط.

ان رواج بيع الحواسيب بمختلف انواعها لا يعني حركة اقتصادية للسوق فقط بل يعني ان هناك افاقاً جديدة بدأت تفتح امام الطلبة بوجه خاص والمواطنين بوجه عام.

ولمتابعة هذا الموضوع قمنا بجولة في عدد من مناطق بغداد بدأنا في حي الصناعة قرب الجامعة التكنولوجية حيث نجد سوقاً متخصصة بالحواسيب والتجارة بقطع غيار الحواسيب وتصليحها عند العطل.

يقول مصطفى ابراهيم (تاجر حاسبات) لفتت انتباهي ظاهرة الاقبال على شراء الحواسيب بعد اعلان نتائج امتحانات البكلوريا ولا سيما السادس الاعدادي، فقد زاد عدد الحواسيب المبيعة الى اربعة اضعاف واغلب المشترين هم من الشباب المقبلين على الدراسات الجامعية الذين يسعون لتحصين عقولهم وفتح منافذ علمية جديدة لأنفسهم، اضافة الى دراستهم للمناهج المقررة وفي ذلك عدة فوائد منها تفعيل حركة السوق فضلاً عن كونها مؤشراً لنهضة علمية وتقنية رائدة.

لؤي عبد الحر يعمل في محل لتصليح الحاسبات يؤشر ملاحظة مهمة وهي ان هؤلاء الطلبة الخريجين لا يشترون الحاسبة فقط بل انهم يسألون عن طرق صيانتها والحفاظ عليها .

محمد رحيم (تاجر حاسبات) اشار في حديثه الى ان اسعار الحاسبات كانت قبل سقوط النظام غالية جداً ولا يستطيع أي مواطن اقتناءها اذ وصل سعرها الى ٧٥٠ الف دينار علماً ان موديلاتها كانت قديمة، وبعد سقوط النظام ونهب وسلب الدوائر الحكومية قام العراق ببيع الحواسيب على قارعة الطريق مما ادى الى تدهور اسعارها، والان نشهد الاغراق التجاري لاسواقنا ودخول انواع متعددة من الحواسيب ومن مناشيء مختلفة، من هنا انخفض سعرها مرة ثانية، ولا سيما الانواع القديمة اذ ان الاغلبية الان وخاصة الطلبة يفضلون حاسوب من نوع point 4 لانه الاكثر ملاءمة كما يعتقدون.

اما عدنان قحطان فيقول ان مناشئ الحواسيب مختلفة منها امريكي وبريطاني وماليزي وكوري وياباني ولكن الافضل والاكثر رواجا هو الكوري والياباني لان قطع الغيار الخاصة بهما متوفرة، وهما الاسهل في الاستعمال . ويأمل ان تطرح انواع جديدة قريباً مما سيزيد حركة البيع والشراء خاصة ان العديد من العوائل العراقية بدأت تقتني الحاسوب في المنازل من اجل الاستفادة من الانترنت الذي لم يستطع الا قلة من الناس في السابق اقتناءه.